Ortadoğu Araştırmaları Merkezi
ORSAM مركز دراسات الشرق الأوسط
Center for Middle Eastern Studies

تقدير موقف
241
يوليو 2023

هل يمكن لتركيا تأدية دور مؤثر في حل الأزمة اليمنية؟

أنور قاسم الخضري

مقدمة:

مع نجاح تركيا في مساعدة كل مِن قطر وليبيا وآذربيجان والصومال، على الصمود بوجه المخاطر والتهديدات الأمنية التي تواجهها، ودعم جهود تحقيق الاستقرار في تلك الدول، استجابة لاتِّفاقات تعاون أمني- عسكري ثنائية، مبرمة بين تركيا وحكومات تلك البلدان؛ ومع تلكُّؤ "التَّحالف العربي" في تحقيق تقدُّم حقيقي في تمكين حكومة اليمن الشرعية مِن استعادة الدَّولة، وإنهاء انقلاب الحوثيين في صنعاء، رغم مضي ثمان سنوات على انطلاق عملياته العسكرية في عام 2015م، جرى الحديث إعلاميًّا حول إمكانية التَّدخُّل التُّركي في

مقاتل من قوات الحكومة الشرعية في اليمن على سطح قلعة "القاهرة" الأثرية في مدينة تعز، المشيدة من أكثر من 1000 عام, والتي استخدمها في السابق الولاة العثمانيون كمقر لهم, الميليشيات الحوثية قامت بمهاجمة هذا المكان الأثري, الصورة أخذت في أكتوبر 2015.

الشَّأن اليمني، سواء بدعوة مِن التَّحالف العربي، أو مِن الحكومة اليمنية الشَّرعية، المعترف بها دوليًّا، في حين لم يصدر عن الحكومة التركية أيُّ تصريح بهذا الشَّأن.

تناقش هذه المقالة إمكانية قيام تركيا بدور سياسي- أمني فعَّال ومؤثِّر لحلِّ الأزمة في اليمن، وإحلال السلام والاستقرار في هذا البلد، خصوصًا بعد تجاوز حكومة "حزب العدالة والتنمية" للانتخابات النِّيابية والرِّئاسية (2023م) بسلام، وضمان أغلبية مريحة لها في مجلس النُّوَّاب التُّركي.

نبذة تاريخية

ظلَّت اليمن -نظرًا لموقعها الإستراتيجي المطلِّ على مضيق باب المندب- محطَّ الأطماع الدُّولية، ما جعلها هدفًا للاحتلال وميدانًا للصِّراع منذ القدم. ومع قيام الخلافة الإسلامية وامتدادها خارج جزيرة العرب، شمالًا وشرقًا وغربًا، أصبحت اليمن في مأمن مِن الأطماع الإقليمية، لكنَّها ظلَّت محكومة بالصِّراعات الدَّاخلية التي أضعفت قوَّة الدَّولة وقدرة البلاد على بناء حضارة أو نهضة عمرانية.

ومع مطلع القرن السَّادس عشر الميلادي، وانطلاق الحملات الأوروبية التي استهدفت العالم الإسلامي، ومِن ضمنه البلدان العربية، وبخاصة الحملات البرتغالية والإسبانية، التي كانت تروم احتلال سواحل الجزيرة العربية، بما في ذلك اليمن، أصبحت الدَّولة العثمانية بوصفها الدولة الإسلامية الأقوى آنذاك، معنيَّة بتأمين المدخل الجنوبي للبحر الأحمر، في سبيل حماية الحرمين الشَّريفين في الحجاز وباقي البلدان الإسلامية المستهدفة، من أخطار الحملات الأوروبية. فأصبحت الدولة العثمانية على مواجهة مباشرة مع البرتغاليين، بعد أن ضمَّت إليها مصر والشام، لتبدأ الدولة العثمانية حملاتها للدفاع عن بلاد الإسلام، وإعادة ما خسرته الدولة المملوكية. وتمكَّن العثمانيون مِن هزيمة البرتغاليين، بعد أن تمَّ إرسال القوات العثمانية بأمر مِن السلطان سليمان القانوني، الذي أمر سليمان باشا والي مصر في العام 1538 بالتَّوجُّه إلى جدَّة ثمَّ عدن. وضمَّت حملة سليمان باشا 20 ألف رجل، و74 سفينة. وبالفعل تمكَّنت الدَّولة العثمانية مِن الوصول لليمن، وجعلها إحدى الولايات التَّابعة لها، لتقوم

منظر للمباني التاريخية في العاصمة اليمنية صنعاء في مارس 2015.

بإنهاء خطر البرتغاليين على الدول الإسلامية والأماكن المقدسة، وإفشال جميع مخططاتهم ومساعيهم. ومنذ ذلك الحين بدأ اهتمام الدَّولة العثمانية باليمن يتزايد.

لا تزال اليمن تحتلُّ ذات الأهمية الإستراتيجية في الوقت الحاضر، ولا تزال الأطماع الخارجية تسعى لاستهدافها بغية تثبيت قواعد عسكرية على أراضيها وسواحلها وجزرها. خاصَّة، بعد مساهمة التَّدخُّل الإقليمي في تدمير بنية الدَّولة اليمنية، وتمزيق كيانها إلى مناطق نفوذ تتغلَّب عليها مليشيَّات هزيلة تابعة للقوى الإقليمية، لكنَّها تملك السِّلاح في مواجهة مجتمعها اليمني.

في 21 سبتمبر 2014م، قامت ميليشيا جماعة الحوثي، بالتَّعاون مع القوَّات الموالية للرَّئيس السابق علي عبدالله صالح، الذي أزاحته ثورة 11 فبراير 2011م عن السُّلطة، باقتحام العاصمة اليمنية صنعاء، وتهديد السُّلطات السِّيادية فيها، والاستيلاء على المعسكرات، واقتحام الوزارات والمؤسَّسات الرَّسمية، وتجميد الدُّستور، ومحاصرة رئيس الدَّولة، عبدربِّه منصور هادي، ورئيس حكومته، خالد بحَّاح، وإصدار إعلان دستوري في انقلاب تامٍّ على النِّظام الذي تشكَّل على خلفية "المبادرة الخليجية"، برعاية إقليمية ودولية، واتِّفاق كلِّ القوى السِّياسية اليمنية.

وفي 26 مارس 2015م، أعلنت المملكة العربية السُّعودية عن تشكيل تحالف عربي، وإطلاق عملية عسكرية، ضدَّ جماعة الحوثي، باعتبارها تهديدًا لليمن شعبًا ودولة، وتهديدًا للجوار الإقليمي، بدعوة مِن الرَّئيس "هادي".

تمكَّنت الدَّولة العثمانية مِن الوصول لليمن، وجعلها إحدى الولايات التَّابعة لها، لتقوم بإنهاء خطر البرتغاليين على الدول الإسلامية والأماكن المقدسة، وإفشال جميع مخططاتهم ومساعيهم. ومنذ ذلك الحين بدأ اهتمام الدَّولة العثمانية باليمن يتزايد.

تشكَّل "التَّحالف العربي" مِن جميع الدُّول الخليجية (باستثناء سلطنة عُمان)، بالإضافة لدول عربية وإسلامية أخرى، وبمشاركة لوجستية مِن قبل الولايات المتَّحدة الأمريكية وبريطانيا.

لا يمكن التشكيك بصدق التزام السُّعودية باستعادة "الشَّرعية"، والوقوف إلى جانب الشَّعب اليمني للتَّصدِّي لميليشيات جماعة الحوثي، وللتَّوغُّل الإيراني في اليمن. إلَّا ان الكثير من المراقبين للشأن اليمني، ومِنهم مناصرين للمواقف والسياسات السعودية والإماراتية تجاه الأزمة اليمنية، يرون أنَّ هناك أخطاء قد ارتكبت ضمن تلك السياسات، ما أدى إلى نتائج عكسية على جهود إنهاء تمرُّد ميليشيات الحوثي، وتحقيق الاستقرار في اليمن. وبخاصة سماح التحالف العربي بتشكل عدة كيانات مسلَّحة لمقاتلة ميليشيات الحوثي، وتقديم الدعم إلى تلك الكيانات، إلى جانب قوات الجيش والأمن المحسوبة على الحكومة الشرعية المعترف بها دوليًّا، دون تحقيق قدر عالٍ من التفاهمات السياسية وتوحيد الجهود العسكرية وتنسيقها، بين تلك الكيانات والحكومة الشرعية، الأمر الذي أدَّى إلى تعقيد المشهد السياسي والأمني في اليمن، إلى درجة دخول تلك الكيانات في بعض الأحيان في "احتكاكات" مسلَّحة مع قوَّات الجيش والأمن المرتبطة بالحكومة الشَّرعية، في المحافظات المحرَّرة. كما جرى في محافظات عدن وأبين ولحج والضَّالع وشبوة وحضرموت.

اليوم، وبعد أكثر مِن تسع سنوات على انقلاب الحوثيين، وثمان سنوات على العمليات العسكرية التي شنَّها التحالف العربي ضدَّهم، بهدف استعادة الشَّرعية في اليمن، نستطيع القول بأنَّ الرَّئيس "هادي" قد أُخرِج مِن المشهد، بعد تشكُّل مجلس قيادة رئاسي مِن ثمان شخصيَّات تم تعيينهم ضمن توافقات معيَّنة. مِن هؤلاء عيدروس الزبيدي، رئيس "المجلس الانتقالي" الجنوبي، القريب مِن الإمارات، والدَّاعي لانفصال جنوب اليمن عن شماله؛ وطارق محمَّد صالح، قائد "القوَّات المشتركة"، ابن شقيق الرَّئيس الأسبق علي صالح، والحليف السَّابق لجماعة الحوثي؛ وعبدالرَّحمن المحرمي، قائد "قوَّات العمالقة" القريب مِن السعودية.

أهمية اليمن بالنِّسبة لتركيا

أشرنا إلى أنَّ اليمن احتلَّت أهمية بالغة للدَّولة العثمانية قديمًا كبوابة صدٍّ للاحتلال والغزو الأوربِّي الذي استهدف الجزيرة العربية والخليج العربي والبحر الأحمر، لتهديد الأماكن المقدَّسة مِن ناحية، ولقطع طرق التِّجارة التي تربط بين الصِّين والهند شرقًا وأوربَّا غربًا، من ناحية أخرى.

مع حضور تركيا على المسرح الدُّولي في العقدين الأخيرين كقوَّة إقليمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تمثِّل اليمن موقعًا مهمًّا

مع حضور تركيا على المسرح الدُّولي في العقدين الأخيرين كقوَّة إقليمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، تمثِّل اليمن موقعًا مهمًّا ومتقدِّما لتركيا مِن النَّاحية الاقتصادية والنَّاحية العسكرية.

مسجد "بكيرية" التاريخي في العاصمة اليمنية صنعاء، وهو أول مسجد بني على الطراز العثماني في اليمن قبل 400 عام.

ومتقدِّما لتركيا مِن النَّاحية الاقتصادية والنَّاحية العسكرية. خصوصًا أنَّ تركيا تطمح للدُّخول إلى نادي العشرة الكبار "G10"، وفقا لرؤية 2023م، التي توافق الذِّكرى المئوية لتأسيس الجمهورية التُّركية. إذ تستهدف أنقرة رفع النَّاتج المحلِّي الإجمالي إلى تريليوني دولار. وقد أصبحت تركيا عام 2019م بالفعل في المرتبة (13)، بين أكبر اقتصادات العالم، وفقا لتعادل القوَّة الشِّرائية، إذ بلغت صادراتها -بنهاية عام 2019م- 168.1 مليار دولار، وحقَّقت تخفيضًا في عجز التِّجارة الخارجية إلى (55) مليار دولار، وتخطَّى حجم الاستثمارات الأجنبية في تركيا -خلال 16 عامًا وحتَّى 2019م- (201) مليار دولار. وهنا (7.110) شركة تأسَّست بتركيا حتَّى نهاية العام ذاته.[1]

على الصَّعيد العسكري، لا تزال تركيا بحاجة إلى تأمين نفوذها السِّياسي وحماية أمنها القومي، في ظلِّ مساعي دول عدَّة لمحاصرة تركيا وإضعافها اقتصاديًّا وسياسيًّا، بل وتهديدها عسكريًّا. فالولايات المتَّحدة الأمريكية، ودول أوربِّية أخرى، تعتمد سياسة تقديم الدَّعم والإسناد للقوى الكردية في المنطقة، والمنادية بتأسيس دولة للأكراد على أنقاض الدُّول التي تحتضن عددًا كبيرًا مِنهم، كتركيا والعراق وسوريا. ويشمل هذا الدَّعم والإسناد عمليَّات التَّسليح والتَّدريب العسكري، والدَّعم اللُّوجستي للميليشيَّات الكردية العاملة في المنطقة، بالإضافة إلى المواقف والتَّوجُّهات السِّياسية المؤيِّدة لهم على الصَّعيد الدُّولي، فضلًا عن التَّدريب والتَّأهيل العسكري والأمني لتلك القوَّات.

كما أنَّ إيران الطَّامحة للهيمنة على المنطقة تسعى إلى تعزيز وجودها ونفوذها في كلٍّ مِن العراق وسوريا ولبنان، عبر وكلائها، مِن الجماعات الطَّائفية السِّياسية والعسكرية في تلك الدُّول، ما يعني أن تتحكَّم إيران بمستقبل تركيا وعلاقتها بالمنطقة، في ظلِّ العجز العربي عن مواجهة المخاطر الإيرانية.

وتخطِّط إسرائيل لكسب جولة التَّطبيع في المنطقة لتعزيز علاقاتها السِّياسية والاقتصادية والأمنية والعسكرية، ما سيوسِّع مِن دائرة نفوذها في المنطقة، في ظلِّ العجز

1 إبراهيم الطاهر، "تركيا تقترب من دخول نادي العشرة الكبار.. ماذا يعني ذلك؟"، عربي21، في: 12 يونيو 2019.

الـذي تشهـده الـدُّول الـعـربـيـة في سياساتـهـا وبـنـاهـا الاقتصادية. وهذا التَّمدُّد الإسرائيلي في المنطقة سيكون مستقبلًا تهديدًا جديًّا للمصالح التُّركية في المنطقة، بغض النَّظر عن الأبعاد العقدية والإيديولوجية التي قد تـعـزِّز مِـن فـرص الصِّدام بين الـقـوَّتين الإقـلـيـمـيـتين؛ فاستهداف إسرائيل للمسجد الأقصى قد يشعل المنطقة برمَّتها، بما في ذلك عواطف الشَّعب التُّركي المسلم.

هذا الواقع المتشابك والمعقَّد، يفرض على أنقرة أن تبني شبكة مِن العلاقات على مستوى التَّحالفات السِّياسية أو الشَّراكات الاقتصادية، أو التَّعاون على صعيد القواسم الثَّقافية والحضارية والإنسانية، في ظلِّ المخاطر التي تتهدَّدها وتحاصر نفوذها ومصالحها القومية، وتعرِّض مصالح دول وشعوب المنطقة لمخاطر حقيقية على مستوى الوجود والهُوية. وهو ما يُفسِّر مساعي حكومة "حزب العدالة والتَّنمية" للحضور في عدَّة ملفَّات وقضايا في المنـطـقـة، على المستـوى السّيـاسي والاقـتصادي والعسكري، بما في ذلك اليمن. فقد عملت منذ عام 2003م على توسيع نشاطها التِّجاري والاستثماري على مستوى المنطقة العربية، وأفريقيا، حيث نافست تركيا كلاً مِن الصِّين والولايات المتحدة الأمريكية في أفريقيا، مِن خلال ارتفاع حجم صادرات البلاد إلى أفريقيا بشكلٍ مطَّرد مِن 2 مليار دولار عام 2003م إلى أكثر مِن 25 مليار دولار عام 2021م؛ وعلى صعيد الاستثمارات التُّركية المباشرة إذ نشطت شركات المقاولات التركية في هذا القطاع، وعملت على تنفيذ أكثر مِن (1,150) مشروعًا في مجالات البنية التَّحتية، بقيمة بلغت (70) مليار دولار. وقد ساهمت تلك المشاريع المنَّفذة في أفريقيا بتوفير فرص عمل لأكثر مِن (100) ألف مواطن أفريقي، وضاعفت مِن التَّمثيل الدُّبلوماسي التُّركي في القارة الأفريقية [2]. وكذلك الأمر مع دول وسط آسيا، حيث بلغ إجمالي حجم التجارة الخارجية للدول الأعضاء بمجلس التَّعاون للدُّول النَّاطقة بالتُّركية "المجلس التُّركي"، والذي تأسَّس عام 2009م، خلال عام 2020م، نحو (560) مليار دولار، ما يُمثِّل قرابة 3% مِن حجم التِّجارة العالمية [3].

وتعدُّ اليمن إحدى الدُّول الواعدة اقتصاديًّا في حال ما استقرَّت أحوالها، واستعادت عافيتها بعد الصِّراع الذي استمرَّ لأكثر مِن ثمان سنوات، لذا تتنافس كلٌّ مِن الصِّين وروسيا والولايات المتَّحدة وبريطانيا على مدِّ نفوذها إليها، إمَّا سياسيًّا أو عسكريًّا أو اقتصاديًّا، ومِن خلال الحضور المباشر أو عبر وكلاء إقليميين أو محلِّيين. وإذا كانت أنقرة ترى في مشروع "مبادرة الحزام والطَّريق" الصِّيني فرصة ذهبية تمكِّن تركيا مِن توظيف موقعها الجغرافي للرَّبط بين الشَّرق والغرب عبر تقديم الخدمات اللُّوجستية، وربط البنية التَّحتية للسِّكك الحديدية والطُّرق البريَّة، فإنَّ اليمن تحتلُّ في المنظور الصِّيني في هذا المشروع موقعًا ريادِيًّا مهمًّا، نظرًا لموقعه الرَّابط بين دول الجزيرة العربية، ودول القرن الأفريقي، وممرَّات الملاحة الدُّولية عبر مضيق باب المندب[4]. وهذا يعني أنَّ البلدين -تركيا واليمن- يمتلكان ذات الأهمية، ويمكنهما أن يتشاركا ذات الأفكار والمشاريع.

كما أنَّ إعادة الإعمار في اليمن، الذي تسبَّبت الصِّراعات الدَّاخلية، وعمليَّات "التَّحالف العربي" العسكرية، في تدمير بناه التَّحتيَّة، الهزيلة بالأساس، سيكون مضمارًا مربحًا للشَّركات التُّركية ذات القدرة والكفاءة العالمية. لخوض غمار التَّنافس على تنفيذ مشاريع كبرى، كالمطارات والموانئ والجسور والسُّدود والطُّرقات والأنفاق. فقد قالت مديرة مكتب اليمن في البنك الدُّولي، "تانيا مير": إنَّ البنك وضع تقييمًا لقطاعات عديدة في اليمن، وإنَّ تكلفة إعادة الإعمار لما خلَّفته الحرب تقدَّر بـ(25) مليار دولار. جاء ذلك ضمن جلسات "منتدى

2 "قراءة مفصلة حول العلاقات والتبادل التجاري بين تركيا وأفريقيا"، موقع تبادل، (بدون تاريخ).

3 Baghirov, Orkhan, "The Organization of Turkic States' Economic Potential and Cooperation Prospects among its Members", PERCEPTIONS: Journal of International Affairs, (Volume 27, No: 1, Spring-Summer 2022), p: 58.

4 صالح حسن أبو عسر، "الجمهورية اليمنية ومبادرة الحزام والطريق"، مركز المخا للدراسات الإستراتيجية، إسطنبول- تركيا، ط2022/1.

اليمن الدُّولي" الذي عُقِد في العاصمة السُّويدية (استوكهولم) في يونيو 2022[5]. فضلًا عن التَّنقيب عن النَّفط والغاز، واستخراج المعادن، وغيرها مِن المشاريع الحيوية، وهذه المشاريع ذات مردود ماليٍّ عالٍ جدًّا، وهي تعدُّ موردًا مهمًّا للعملة الصَّعبة للسُّوق التُّركية. لهذا تتطلَّع تركيا إلى تحقيق السَّلام في اليمن، واستعادة البلاد للمسار السِّياسي الدِّيمقراطي الذي يتولَّد عنه حكومة شرعية منتخبة، واستقرار سياسي طويل الأمد.

عدا عن ذلك، فإنَّ الوجود العسكري لتركيا في اليمن، في ظلِّ تصارع دول العالم والإقليم، والاستقطابات الجارية بينها، يؤمِّن مصالح تركيا القومية، ونفوذها الجيوسياسي، لكسر أيِّ حصار يمكن أن يفرض عليها يومًا ما. فقد باتت منطقة الشَّرق الأوسط مجالًا لتنافس القوى العالمية والإقليمية عسكريًّا، بما في ذلك إنشاء قواعد عسكرية تضمُّ قوَّات مسلَّحة وأسلحة حربية. فهناك قواعد أمريكية وروسية وصينية وبريطانية وفرنسية، عدا عن القواعد الإسرائيلية والإيرانية. وما لم تمتلك تركيا قواعد عسكرية خارج أراضيها تدافع عن مصالحها الاقتصادية ونفوذها السِّياسي ستكون في خطر، خصوصًا في الممرَّات البحرية الإستراتيجية، كباب المندب وقناة السُّويس ومضيق هرمز. ويعدُّ التفاف الدُّول الأوربِّية الاستعمارية على الدَّولة العثمانية، وقطعها طرق التِّجارية العالمية عليها، باحتلالها الخليج العربي وسواحل جنوب الجزيرة العربية والقرن الأفريقي وقناة السُّويس درسًا تاريخيًّا لا ينساه الأتراك؛ وربَّما يتكرَّر.

وقد انتهج "حزب العدالة والتَّنمية" الحاكم، منذ وصوله للحكم في تركيا، أواخر 2002، سياسة الحضور العسكري خارج الأراضي التُّركية، حماية للمصالح الاستراتيجية لتركيا، عبر معاهدات واتِّفاقيَّات ثنائية، مع عدد مِن الدُّول؛ إمَّا مِن خلال وجود عسكري أو قواعد عسكرية، وسواء لأغراض القضاء على تهديدات إرهابية مشتركة، أو تدريب وتأهيل لقوَّات الدَّولة المضيفة، أو الحماية مِن اعتداءات خارجية. فقد كان أوَّل وجود عسكري للجيش التُّركي خارج تركيا في جزيرة قبرص، عام 1974م، حيث عمدت تركيا لإرسال قوَّات عسكرية بهدف حماية القبارصة الأتراك. وحاليًّا توجد قاعدة عسكرية تركية بشمال قبرص. كما تمتلك تركيا قواعد عسكرية لأغراض التدريب والمساهمة في الجهود الدولية والإقليمية لمكافحة الإرهاب في عدة بلدان في المنطقة، ضمن اتفاقات مع حكومات تلك البلدان.

وفي حالة اليمن، سيكون الوجود التُّركي مفيدًا في تدريب وتأهيل القوَّات المسلَّحة والجيش اليمني، وفي بناء القواعد العسكرية اليمنية، وفي تطوير الصِّناعات العسكرية، وفي مراقبة التَّهديدات الإرهابية على مستوى البرِّ والسَّواحل والبحر، خصوصًا وأن اليمن باتت موئلًا لكثير مِن الجماعات الإرهابية وأعمال القرصنة وعصابات التَّهريب. وتعدُّ الحالة الصُّومالية، ومساهمة تركيا في تدريب وتسليح قوَّات الجيش والأمن هناك، وبناء المعسكرات وتجهيزها، بشكل أسهم في رفع كفاءة الجيش والأمن ومكَّن الحكومة الصُّومالية مِن قيامها بمسئوليَّاتها الوطنية تجاه جماعات العنف والإرهاب والقرصنة، ما حقَّق لها الاستقرار والأمن.[6]

فضلًا عن ذلك سيكون الوجود العسكري التُّركي ضمانًا لعدم اعتداء أيِّ قوى خارجية أجنبية طامعة في مقدَّرات وثروات اليمن في ظلِّ الضَّعف الذي أصاب الدَّولة والمجتمع، فتركيا حليف مؤتمن وترتبط مع الشَّعب اليمني في الدِّين والثَّقافة والتَّطلُّعات المشروعة والمشتركة ديمقراطيًّا وتنمويًّا.

أسباب ضعف الحضور التركي في الأزمة اليمنية

منذ انحسار نفوذ الدَّولة العثمانية عن العالم العربي والإسلامي، نتيجة خسارتها في الحرب العالمية الأولى،

5 "البنك الدولي يقدّر تكلفة إعادة إعمار اليمن"، سكاي نيوز، 20 يونيو 2022.

6 أمنية محمد سيد عبدالله، "التوجه التركي تجاه الصومال"، المركز الديمقراطي العربي، 18 يونيو 2018.

مجموعة من أمراء الحرب في محافظة الجوف شمال اليمن في ديسمبر 2015.

انكمشت سياسة جمهورية تركيا الوليدة على الصَّعيد الخارجي، وغابت عن المسرح العربي والإسلامي. وفي مقابل ذلك نشأت دول إقليمية جديدة صاعدة أخذت بزمام المبادرة بفعل ما تمتلكه مِن موقع أو قدرات وإمكانات أو ثروات، كالسُّعودية ومصر وإيران، وبدأت في ملأ الفراغ الذي نتج عن تراجع تركيا في المنطقة. وجميع هذه الدُّول مارست سياسة التَّدخُّل في الشأن اليمني، وهو ما جعل اليمن ميدانًا لصراع/ تنافس هذه الدُّول فيما بينها.

فمنذ قيام المملكة العربية السّعودية (1932م)، وجمهورية مصر العربية (1952م)، وجمهورية إيران الإسلامية (1979م)، تطلَّعت هذه الدُّول إلى اليمن كمجال قابل لنفوذها، نتيجة حالة الضَّعف والفقر والتَّخلُّف والتَّفكُّك الذي كان يعيشه هذا البلد آنذاك. فقد شهدت ستينيَّات القرن المنصرم صعودًا للتأثير والنفوذ المصري في اليمن، إثر دعم نظام الرئيس الأسبق جمال عبدالنَّاصر لثورة 26 سبتمبر 1962 في اليمن، ومن ثم تم إرسال قوات مصرية لمساندة مؤيدي قيام الجمهورية العربية اليمنية في حربهم ضد أنصار الملكية السابقة (المملكة المتوكلية اليمنية) المدعومين من السعودية. انسحبت القوات المصرية من اليمن في 1970، وتراجع الدُّور المصري في اليمن منذ ذلك الحين، فتعزَّز الدُّور السُّعودي الذي نشط بشكل أقوى عقب انسحاب القوَّات المصرية مِن اليمن. أمَّا إيران فقد عملت جاهدة منذ عام 1990م لنشر أفكارها الطَّائفية والثَّورية في البيئة المجتمعية اليمنية، وبعد الإطاحة بنظام الرئيس صدَّام حسين (البعثي) في العراق، إثر الغزو الأمريكي لهذا البلد في 2003، تمكنت إيران مِن تعزيز حضورها العسكري المسلَّح في المنطقة عمومًا، واليمن خصوصًا.

لقد امتلكت السُّعودية ومصر وإيران دوافع عدَّة لتدخُّلها في اليمن، وخدمها جميعًا القرب الجغرافي مِن اليمن، خصوصًا السُّعودية، كونها البلد الذي يمتلك

حدودًا برية مشتركة تقدَّر بـ(1.500كم) تقريبًا، فضلًا عن التَّداخل المجتمعي بين البلدين. هذا خلافًا للوضع التُّركي، فتركيا بعيدة جدًا عن الجغرافيا اليمنية، وقد تسبَّبت سياسات النُّخبة الحاكمة عقب قيام الجمهورية في عزل تركيا عن محيطها، لغويًّا وثقافيًّا ودينيًّا، وسياسيًّا واقتصاديًّا، فأصبحت القواسم المشتركة مع دولة وشعب كاليمن محدودة جدًّا.

وبالرَّغم مِن بذل حكومة "حزب العدالة والتَّنمية" جهودًا للحضور في اليمن، عبر تفعيل الجوانب الدُّبلوماسية والسِّياسية والاقتصادية والتَّعليمية والثَّقافية، غير أنَّها لم تتمكَّن مِن التَّوغُّل في المجتمع اليمني بشكل كبير، نظرًا لحجم الحواجز القائمة بين البلدين. وهذا بدوره أضعف قدرة الحكومة التُّركية على الحضور في الملفَّات اليمنية الحسَّاسة، وتأثيرها على تشكيل المشهد منذ عام 2011م وحتَّى اللَّحظة الرَّاهنة. يضاف لذلك، أنَّ السعودية والإمارات، بالإضافة إلى الولايات المتَّحدة وبريطانيا، كانوا في السنوات السابقة يفضلون عدم إشراك تركيا في الملفِّ اليمني، وكانوا يستفردون هم بتشكيل المشهد وصناعته عبر "اللَّجنة الرُّباعية". فتركيا بما تمثِّله مِن مشروع حضاري نهضوي إسلامي ستعزِّز روح الانعتاق والنُّهوض في المنطقة، وخروج الأنظمة والشُّعوب مِن حالة الارتهان لحالة الاستقلال والتَّحرُّر، خاصَّة أنَّها قدمت نموذجًا ناجحًا، واستطاعت بتدخُّلاتها في عدد مِن الدُّول مِن حلِّ الأزمات والقضاء على المؤامرات.

يمنيًّا، تميل الأطراف المحلِّية المتنافسة والمتصارعة إلى التَّعامل مع المحيط القريب لليمن، كالسُّعودية والعراق ومصر، باعتبارها دولًا حملت راية التَّبشير بأيديولوجيَّاتها الخاصَّة في المنطقة. فالسُّعودية تعاملت مع مختلف القوى اليمنية في الشَّطر الشَّمالي، السِّياسية والاجتماعية والدِّينية، بغية استقطابها واستمالتها إليها. وهو ما جعل النُّخبة الحاكمة مرتبطة بالنِّظام السُّعودي بشكل أو بآخر، نظرًا لفهمهم لمدى الحضور السُّعودي في أوساط مشايخ القبائل والنُّخب السِّياسية والرُّموز الدِّينية وغيرهم. أمَّا العراق، فقد كان حزب البعث العربي الاشتراكي في اليمن امتدادًا لفلسفة حزب البعث في العراق. وقد كان العراق الداعم الرئيس للبعث اليمني حتى عام 1990. وبالنسبة لمصر فإنَّ الأحزاب النَّاصرية القومية في اليمن تعدُّ امتدادًا للفكر النَّاصري الذي قاده جمال عبدالنَّاصر، وتلقَّت مِنه الدَّعم خلال فترة حكمه لمصر. ومؤخَّرًا أصبحت قطر وعُمان دولتان عاملتان في المجال الحيوي في اليمن، بحثًا عن نفوذ أو تقليصًا لنفوذ دول أخرى. أمَّا القوى الزَّيدية فقد تطلَّعت للارتباط بطهران ومحورها الشِّيعي في المنطقة. أكثر القوى اليمنية تحمساً لدور تركي في اليمن هي القوى السِّياسية ذات الصبغة الإسلامية، وهي تتطلع إلى محاكات النَّجاحات

أكثر القوى اليمنية تحمساً لدور تركي في اليمن هي القوى السِّياسية ذات الصبغة الإسلامية، وهي تتطلع إلى محاكات النَّجاحات التي يقودها "حزب العدالة والتَّنمية" داخليًّا على المستوى السِّياسي والاقتصادي.

دبابة تابعة لقوات الحكومة اليمنية الشرعية تطلق قذائفها على مواقع ميليشيات الحوثيين في أطراف مدينة تعز في أبريل 2017.

التي يقودها "حزب العدالة والتَّنمية" داخليًّا على المستوى السِّياسي والاقتصادي. غير أنَّ هذه القوى باتت مستهدفة مِن جميع القوى الإقليمية والدُّولية منذ ثورة 11 فبراير 2011، لا في اليمن وحدها، بل وفي المنطقة عمومًا.

ولا تمتلك تركيا حتَّى اللَّحظة سببًا يدفعها للتَّدخُّل في الشَّأن اليمني، لا على الصَّعيد السِّياسي، ولا على الصَّعيد العسكري، ولا على الصَّعيد الأمني. كما أنَّه لا يتوفَّر لها غطاء إقليمي أو دولي لهذا الأمر. وبرغم تأييد تركيا لعملية "عاصفة الحزم"، التي أطلقتها السُّعودية تحت مظلَّة "التَّحالف العربي"، إلَّا أنَّها لم تنخرط مع قوَّات "التَّحالف" في أيِّ عمليات عسكرية، وذلك لأسباب عدَّة[7].

وفيما تتَّجه الأحداث حاليًّا نحو فرض تسوية سياسية على جميع الأطراف، بما في ذلك الحكومة الشَّرعية التي لم تتمكَّن مِن القضاء على الانقلاب وتحرير صنعاء مِن قبضة جماعة الحوثي، تبدو السُّعودية ممسكة بزمام الأمور منفردة، وهي تنسج المشهد اليمني، عبر اتِّصالها بجميع الأطراف، بما في ذلك جماعة الحوثي التي يجري التَّباحث معها على أكثر مِن صعيد. وليس بالإمكان أن تتوجَّه تركيا للصِّدام مع السُّعودية في الظُّروف الرَّاهنة، إذ أنَّ علاقات البلدين التي تحسَّنت مؤخَّرًا لا تحتمل المزيد مِن القطيعة، خصوصًا أنَّها ذات مردود إيجابي على الطَّرفين.

عوضًا عن ذلك، ستكون هموم الحكومة التُّركية الجديدة منصبَّة نحو الدَّاخل في ظلِّ التَّحديات الاقتصادية المتراكمة بفعل الأزمات التي أحاطت بتركيا، أو تلك التي تحاك ضدَّها، فضلًا عن آثار الزِّلزال الأخير التي شهدته البلاد وأدَّى إلى انهيار أكثر مِن (480) ألف وحدة سكنية، تقريبًا. ومع انهيار قيمة العملة التركية أمام الدُّولار، وتضخُّم الأسعار، وارتفاع قيمة العقار والمساكن، يصبح مِن الضَّروري أن تلتفت الحكومة الحالية لمواجهة هذه المشاكل برؤية أكثر عقلانية على صعيد العلاقات الخارجية والأداء الدَّاخلي. وأيُّ انخراط

7 محمود سمير الرنتيسي، "الموقف التركي من عاصفة الحزم.. الأسباب والتطورات"، الجزيرة نت، 29 مارس 2015.

في صراعات مسلَّحة جديدة، أو عداوات وخصومات مع دول اقتصادية وازنة، سيجعل مِن العسير على تركيا عبور التَّحدِّي الاقتصادي القائم.

هل سيستمرُّ غياب تركيا عن الأزمة اليمنية؟

يبحث اليمنيون اليوم عن مخرج للصِّراع الدَّائر منذ عام 2014م، نتيجة انقلاب جماعة الحوثي بالتَّحالف مع "صالح"، وتدخُّل القوى الإقليمية عسكريًّا، خاصَّة أنَّ الحرب التي تجاوزت الثَّمان سنوات لم تسفر عن أيِّ نتائج ذات قيمة، فلم تتمكَّن "الشَّرعية" المسنودة مِن قبل "التَّحالف العربي" مِن استعادة صنعاء وفرض هيمنتها على كامل التُّراب اليمني، ولم تتمكَّن جماعة الحوثي مِن فرض سيطرتها على كامل المحافظات اليمنية، وباتت المعاناة والمأساة الإنسانية هي سيِّدة الواقع الذي خلَّفته الحرب.

وفي حين لا يوجد حلٌّ عند القوى الإقليمية المتصارعة في اليمن، إيران والسُّعودية، فإنَّ هذا يعني البحث عن حلفاء مأمونين لبذل المساعي الكفيلة بإنهاء الحرب وفرض السَّلام العادل والشَّامل، واستعادة الدَّولة، والدُّخول في تسوية سياسية تقوم على العدالة الانتقالية والعملية الدِّيمقراطية التي تحتكم إلى إرادة الشَّعب وخياراته بشكل سلمي وحر، وتركيا ستكون مؤهَّلة للمساهمة بإنجاح هكذا مهمَّة. وبالطَّبع سيكون مِن الصَّعب على تركيا القيام بذلك دون توفُّر شروط موضوعية تسمح لها بتجاوز العقبات الدُّولية والإقليمية بشكل سلس، ودون الدُّخول في معترك جديد مع هذه القوى في اليمن. ولا يستبعد في ظلِّ فشل إيران والسُّعودية في إخراج اليمن لبرِّ الأمان أن تعمل تركيا مِن خلال علاقاتها، على مستوى التَّحالفات والشَّراكات، بكلا الدَّولتين، على اقتحام المجال اليمني برؤية واقعية ومنطقية لتحقيق السَّلام، بشكل صحيح ومتدرِّج، خاصَّة وأنَّ سياسة تركيا الحياد في الصِّراعات الدَّاخلية والعمل على خروج الجميع رابحين.

إنَّ نجاح التَّقدُّم في العملية السِّياسية التي تقودها السُّعودية حاليًّا في اليمن، والتي تواجه أيضًا اعتراضات من بعض القوى السياسية اليمنية، مرهون بعوامل عدَّة، إحداها أنَّ إيران لن تسمح للسُّعودية بالاستفراد بالملفِّ اليمني وإخراجها مِنه، ومِن ثمَّ ستعمل جاهدة على إفشال جهودها في صياغة حلٍّ يرضي الرِّياض. والسُّعودية لن تسمح بأن تتغلَّب إيران على المشهد اليمني وتحاصرها في حدودها الجنوبية. وهذه المعادلة كفيلة بتقويض سياسة البلدين في اليمن، وإتاحة المجال لقوى أخرى للحضور وفضِّ الاشتباك بينهما؛ وتركيا بثقلها السِّياسي والعسكري والتَّاريخي كفيلة بدور كهذا، خاصَّة أنَّها لم تتورَّط في الصِّراع والحرب.

وعليه فإنَّ تدخُّل تركيا في اليمن يتوقَّف على عدَّة محدِّدات، وهي:

أولاً- محدِّد الوضع الدَّاخلي التُّركي: ونقصد به تحسُّن الأوضاع الاقتصادية واستقرار الوضع السِّياسي عقب الانتخابات الأخيرة، وتمكُّن "حزب العدالة والتَّنمية" مِن إدارة الحكومة بشكل سلس. فقد مثَّلت انتخابات 2023م بالنِّسبة لحزب "العدالة والتَّنمية" تحدِّيًا حقيقيًّا، خصوصًا وأنَّ أحزاب المعارضة السِّياسية اصطفَّت سعيًّا في إزاحته أو تقليصه في السُّلطة، وتغيير سياسة الدَّولة على الصَّعيدين الدَّاخلي والخارجي. أما وقد فاز الحزب بالانتخابات النِّيابية، وتمكَّن الرئيس رجب طيِّب أردوغان مِن الفوز بفترة رئاسية جديدة، فإنَّ الحزب -والرَّئيس- سيكون قادرًا على المضي في سياسة تركيا الخارجية الهادفة لحماية أمنها القومي، وتعزيز مصالحها الاقتصادية، وخدمة قضايا المنطقة العادلة ونصرة شعوبها.

ثانياً- محدِّد المواقف الدُّولية: ونقصد به قبول المجتمع الدُّولي، وفي مقدِّمته الولايات المتَّحدة الأمريكية وبريطانيا والقوى الأوربِّية، بتدخُّل تركي ما في اليمن، لصالح إنهاء الحرب؛ خاصَّة إذا ما عجزت السُّعودية في إنجاح جهودها الرَّامية لإيقاف الحرب. وحضور تركيا في اليمن سيعني تعزيز وجودها في القرن الأفريقي (حيث

جمعية الحق التركية للإغاثة الإنسانية تقدم كسوة عيد الأضحى المبارك للأيتام في مدينة مأرب اليمنية في يونيو 2023.

سبق لتركيا أن دعت جميع الأطراف في اليمن لإيقاف الصِّراع والحرب، وضرورة تمديد الهدنة، والعمل على إيجاد حلٍّ سلمي للأزمة في إطار الشَّرعية الدُّستورية، وقرارات مجلس الأمن ذات الصِّلة، والمعايير الدُّولية ذات العلاقة.

تمتلك قاعدة عسكرية في الصُّومال)، وفي الجزيرة العربية (حيث تمتلك قاعدة عسكرية في قطر). وغالبًا فإنَّ القوى الغربية لن تقبل بمثل هكذا أمر، خصوصًا أنَّ تركيا اليوم تدعم حرِّية الشُّعوب وحقوقها، وسيادة الدُّول واستقلالها، في إطار مِن النِّدِّية السِّياسية والحضارية والثَّقافية مع الغرب؛ لهذا يسعى الغرب لتقليص الحضور التُّركي في كلٍّ مِن سوريا، والعراق، وليبيا، والصُّومال، وغيرها، ويبدي مخاوفه مِنها[8]. غير أنَّ هذا المحدِّد سيظلُّ ثانويًّا بحالة استجابة المحدِّدات الأخرى لمقاربة التدخل التركي في الشأن اليمني.

ثالثاً- محدِّد المواقف الاقليمية: ونقصد به رضا الأطراف الإقليمية (السُّعودية وإيران) عن حضور تركيا في الملفِّ اليمني وإشراكها في حلِّ الأزمة بما يضمن حقوق جميع الأطراف الدَّاخلية، ويرعى مصالح جميع القوى الإقليمية. وبرغم التَّقارب السُّعودي والخليجي الإيراني مؤخَّرًا، وفتح السَّفارات وتبادل السُّفراء، فإنَّ اليمن ستظلُّ محطَّ تنافس إقليمي. فالسُّعودية لن تترك اليمن عقب كلِّ ما بذلته خلال السَّنوات الثَّمانية مِن الحرب، وتغلغلها فيه، كما لن تتخلَّى إيران عن مكاسبها في اليمن بما تمثِّله مِن انتصار لها على مستوى المنطقة. وفي حين أنَّ اعتماد السُّعودية على الولايات المتَّحدة لحمايتها بدأ يتقلَّص لصالح شبكة مِن العلاقات والتَّحالفات التي بدأت الرِّياض تنسجها، لذلك فإنَّ أنقرة تبقى وجهة محتملة للقيادة السُّعودية، نظرًا لوجود قواسم مشتركة عدَّة، وإمكانية التَّعاون بين البلدين على مبدأ الفهم والاحترام المتبادل وحاجة

8 "التمدد التركي في ليبيا يثير مخاوف القارة العجوز"، إندبندنت عربي، 25 مايو 2020.

الطَّرفين كلٌّ مِنهما للآخر. وهذا المحدِّد هو المحدِّد الأهم مِن بين بقية المحدِّدات.

رابعاً- محدِّد الموقف اليمني: ونقصد به تجاوب الأطراف اليمنية الرَّئيسة مع التَّدخُّل التُّركي إيجابيًّا، للوصول إلى حلٍّ نهائي يرضي الجميع على قاعدة "لا ضرر ولا ضرار". ولعلَّ سياسة تركيا التي لم تنخرط في الصِّراع والحرب مع أيِّ طرف داخلي تجاه طرف آخر يتيح لها فرصة للقيام بدور الوسيط بين فرقاء الأزمة اليمنية؛ خاصَّة وأنَّه لا مصلحة لها لإقصاء أيِّ طرف يمني على حساب الآخر. وقد سبق لتركيا أن دعت جميع الأطراف في اليمن لإيقاف الصِّراع والحرب، وضرورة تمديد الهدنة، والعمل على إيجاد حلٍّ سلمي للأزمة في إطار الشَّرعية الدُّستورية، وقرارات مجلس الأمن ذات الصِّلة، والمعايير الدُّولية ذات العلاقة. وذكر بيان للخارجية التُّركية، مطلع شهر أكتوبر 2022، أنَّ تركيا ستواصل دعم جهود حل الأزمة في اليمن في إطار الأمم المتَّحدة[9].

خاتمة

في حال توفَّرت المحدِّدات الضَّرورية لحضور تركيا في الملفِّ اليمني وإسهامها في حلِّ الأزمة القائمة، وأسهمت الأطراف اليمنية بإيجابية مع الجهود التُّركية لحلِّ الصِّراع القائم، ستكون مهمَّة تركيا أكثر نجاحًا وسهولة، لأنَّها ظلَّت طرفًا محايدًا، وتمتلك الخبرة التي تؤهِّلها لضمان سلام حقيقي ودائم. إما إذا عرقلت بعض العوامل الدولية والإقليمية هذا التوجه التركي، فإنَّ تركيا لن تتدخَّل في ملفٍّ شائك ومكلف، منخرطة في حرب وصراع لا أفق لنهايتهما، ولهذا هي ظلّت متمسِّكة بضرورة أن يكون وجودها شرعيًّا في البلدان التي تدخَّلت فيها، في البعد الدُّولي والإقليمي والمحلِّي.

وحتى ذلك الحين يبقى على اليمنيين إبراز ما يمكن للحكومة التُّركية أن تعمله في اليمن، على المستوى السِّياسي والاقتصادي، أو على التَّصعيد العسكري والأمني، كي تتوفَّر لها خارطة طريق يمكن العمل انطلاقًا مِنها.

9 "تركيا تدعو الأطراف في اليمن إلى السعي من أجل تنفيذ وقف إطلاق النار مجدَّدًا"، صحيفة الأيام، 4 أكتوبر 2022.

عن المؤلف

أنور قاسم الخضري

أنور قاسم الخضري: باحث من اليمن، له عدة كتب وبحوث ومقالات حول الشأن اليمني، يعمل حالياً رئيساً لوحدة الدراسات بمركز المخا للدراسات الإستراتيجية في إسطنبول، هو يحضر حالياً الماجستير في الاعلام في جامعة أم درمان الإسلامية بالسودان، وهو حاصل على بكالوريوس في الإعلام ودبلوم في اللغة العربية من جامعة العلوم والتكنولوجيا باليمن.

حقوق النشر والتأليف

أنقرة - تركيا / أورسام ORSAM © 2023

حقوق طبع محتوى هذا المنشور هي حصراً لأورسام .ORSAM باستثناء الاقتباسات المقبولة والجزئية، والتي يتم استخدامها بموجب قانون الأعمال الفكرية والفنية رقم 5846، عبر الاقتباس الصحيح، لا يجوز استخدام محتوى هذا المنشور، أو إعادة طبعه ونشره بدون إذن مسبق من أورسام ORSAM، الآراء الواردة في هذا المنشور تعبر عن وجهة نظر مؤلف هذا المنشور، ولا تعبر عن الرأي الرسمي لأورسام .ORSAM

Center for Middle Eastern Studies مركز دراسات الشرق الأوسط

العنو ان : أنقر ة/جنقايا/ محلة "مصطفى كمال"/ زقاق 2128 / بناية 3

هاتف : 20 15 888 850 90+

مصدر الصور المنشورة: **Anadolu Agency**